

العنوان:	الإنتخاء الوظيفي وأثره في فقه أسرار النحو وتحصيله التعليمية
المصدر:	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس - كلية الآداب واللغات والفنون - مخبر تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية
الناشر:	زيدان، أسماء حمراني، عبدالقادر(مشرف)
المؤلف الرئيسي:	زيدان، أسماء حمراني، عبدالقادر(مشرف)
مؤلفين آخرين:	
المجلد/العدد:	مج 5, ع 14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	ماي
الصفحات:	452 - 462
رقم:	1114461
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase, EduSearch
مواضيع:	اللغة العربية، النحو العربي، الانتخاء الوظيفي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1114461

الانتهاء الوظيفي وأثره في فقه أسرار النحو وتحصيله

Functional Continuity And Its Impact On The Secrets of Syntax's Jurisprudence and Collection

تاريخ القبول: 2018-04-07

تاريخ الإرسال: 2018-02-27

الطالبة: أسماء زيدان

طالبة دكتوراه، تخصص: دراسات نحوية قديماً وحديثاً

a.zidane@univ-chlef.dz

إشراف: الدكتور عبد القادر حمراني، أستاذ محاضر (أ)

مخبر نظرية اللغة الوظيفية

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر

الملخص:

يعرف تعليم النحو جملة من الإشكالات الحائلة دون تحصيله وقطع ثماره، ومرد ذلك إلى الوقوف عند حدود الإعراب الشكلي والتغريط في جانب هام من جوانب استشماره والمتمثل في الانتهاء الوظيفي الذي يجمع بين الغاية والوسيلة بغية تحقيق الوظيفة الإبلاغية التي تعرب عن الأغراض والمقاصد وتفي بمطالب الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: الانتهاء الوظيفي . الوظيفة الإبلاغية . مطالب الاستعمال.

Abstract:

Teaching grammar has known different barriers that prevent it from gaining it. And, the cause behind that is the standing in the reputation of grammar points. And, neglecting an important side from its development sides that are the grammar function that collect between the means and, the objective to convey the message that fits the sages needs.

Key words: functional grammar - reporting function – requirements for use

يتصدر النحو طليعة الأنشطة اللغوية التي عرفت اهتماماً واسعاً ونقاشاً حاداً بين أهل الاختصاص الذين تبادلت آراؤهم وتشعبت مذاهبهم حول ما يجب أن يكون عليه النحو في محتواه وطريقته تلقينه للظفر بجملة العادات المنشودة من تعلمها إلا أن نيل هذا الوضر استعصى على طالبيه منذ أن انحرف النحو على مساره الأصيل الذي عرف به عند المتقدمين من أمثال الخليل وسيبوه ومن نحوها حيث حللت أغاز المنظومات وحواشي التقريرات المترعة بالتحاليل الفلسفية الصماء التي أرهقت المعلم دون أن تجدي عليهما شيئاً ذا بال في تذوق صفاء اللغة ولمح أسرارها في فن القول، الأمر الذي يستدعي منا ضرورة الالتفات إلى ما يمكن أن نسميه بالنحو الغائب الذي غاض ماؤه وتکدر صفوه. ولعل من أبرز وسائل بعث هذا الأخير اعتماد الانتهاء الوظيفي الذي يرتكز أساساً على علم معاني النحو الذي يربط أوصال النحو بالبلاغة ضمن ثنائية الربط بين المبني والمعنى من جهة وظروف المقام من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن المنظومة التعليمية قد شهدت محاولات عديدة لتحقيق الأفضل في تعليم اللغة العربية ولكن على الرغم من تلك الاصطلاحات المتالية إلا أن النتائج المسجلة ميدانياً لا تبعث على الارتياح بسبب النقص الملحوظ في اكتساب المادة النحوية والتمكن منها. وقد عزت صعوبة تعلم اللغة العربية في جانب كبير منها إلى صعوبة قواعدها

النحوية، لذا غدت إشكالية تعليم النحو العربي تطرح بجدة كبيرة. وتشكل الماجس الأكبر بين أنشطة اللغة العربية لدى المعلمين والمتعلمين.

وما لا شك فيه أن علل هذه الظاهرة متعددة الجانب وشائكة. منها ما يتصل بالمادة النحوية ذاتها، وما يجب أن ينتقى منها كنحو وظيفي الذي يتناسب في محتواه ومستواه وأهدافه مع هذه المرحلة أو تلك. ومنها ما يتعلق بطرائق تعليم النحو، وسبل تحصيله إضافة إلى إعداد معلمي إعداد سويا يكفل لهم جودة التقديم وحسن الاستثمار القائم على تكيف المادة وعرضها وفق ما تقتضيه المتطلبات العملية التعليمية بالنظر إلى طبيعة المرحلة والأهداف المنشودة منها.

وليس غريبا القول بأن هذه اللغة الدقيقة في تركيبها وبديع نظمها تخضع في دراستها إلى مستويات متباعدة تتناسب في كل منها مع طبيعة المرحلة ومقتضياتها. فمنها ما يكون تعليميا ومنها ما يكون علميا وقد خاض الأسلاف غمار كل الصنفين وتوسعوا كثيرا في الجانب العلمي منه حيث اظهروا عبرية نادرة ذات فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة خلف أوضاع الكلم . فأصلوا الأصول وقعدوا القواعد، مبلين في ذلك بلاء حسنا عز أن نجد له نظيرا. وما التراث النحوي الضخم الذي أثر عن النهاة إلا أكبر دليل على شغفهم الكبير بهذه اللغة التي شدت في طلبها الرحال، وبذلت في سبيلها المهج والأموال. ولا يزال الغيورون من خلفهم يبذلون جهودا مضنية في تناول ذلك الإرث العظيم، ويسيره تسييرا متعددًا في مظهره، أصيلا في مخبره، نافحين فيه من روح العصر وعلومه، مما جد في حقل الدراسات اللسانية الحديثة، وبخاصة ما توصلت إليه التعليمية التي تفت من تخصصات عدة تتظافر فيما بينها لتشكل سندا محكما، وقاعدة متينة تعتمد عليها الأقطاب الرئيسية المكونة للعملية التعليمية. وهي في كل ذلك تسعى للإجابة عن جملة من التساؤلات الهامة وهي:

. لماذا نعلم ؟ لتحديد أهداف التعليم ومراميه.

. ماذا نعلم ؟ لحصر مضامين المحتوى.

. من نعلم ؟ لمعرفة خصائص المتعلم النفسيّة والعقليّة.

. كيف نعلم ؟ لاختيار أفضل الطرق والوسائل المناسبة لوضعيات التعلم.

. ماذا يمكن أن نحقق ؟ لوضع تصور دقيق للنتائج المتوقعة وتقويم مسار المنهاج.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة إجابة علمية مدرستة من شأنها أن تتحقق غاية ما نصبوا إليه ونقتفي أثره. وقد تكون عونا على الحد من عملية التغيير المستمر الذي شهدته مناهج اللغة العربية في محتوياتها وتوجهاتها ولم تستقر على حال.

معلوم أن التمكّن من المادة العلمية المراد دراستها يتوقف على الفهم السليم لطبيعتها والأهداف المتوجّحة منها لذلك بات لزاما علينا توضيح حقيقة النحو بمفهومه الصحيح غير المشوه بالانتقاد من مجاله ودلاته، بعيدا عن النظرة الضيقية التي علقت به فطممت جانبا هاما من معالمه ولعله من المفيد في هذا المقام استحضار تعريف ابن جني للنحو لما يقوم عليه من رؤية متكاملة تفي بذلك العلم حقه فقد عرفه بالقول: " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من

إن عراب وغيره كالثنية، والجمع، والتحقيق والتكسير والإضافة، والنسب، والتراكيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بأهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بما وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم رد به إليها¹

إن تعريف ابن جني هذا يجعل النحو أداء لغويًا قائمًا على تبع سنن العرب في كلامهم ومحاكاةهم في مفرداتهم، وتراثيبيهم المختلفة، وبهذا يكون النحو الضابط الأساس للفصاحة، فالمتكلم إذا شذ عن الفصاحة رد إليها بالنحو، ولا يكون النحو وسيلة لاكتساب الفصاحة اللغوية إلا إذا كان ذا مفهوم شامل لمجموعة من العلوم العربية، وخصوصا علم المعاني، وهذا ما يعامل على تحقيقه الجرجاني في دلائل الإعجاز، وهو يشرح نظرته للنظم، حيث قال: "ليس النظم شيئاً إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يتضمنه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهجه التي نجحت فلا تزبغ عنها"² ويؤكد فكرته هذه في موضع آخر بقوله: "ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم."³

إذا كان النحو هو انتفاء سمت كلام العرب، فإن الهدف المتواخى من دراسته كامن في معرفة سنن العرب في كلامهم بغية اكتفاء أثرهم في ذلك والنسج على منوالهم في أوجه الاستعمال المختلفة باختلاف الظروف والأحوال. ومن هذا الحرص على المطابقة بين الحال ومقتضاه كي يتسم الكلام بالبلاغة. والبلاغة وظيفيا هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها، وهي كما ذكر عبد القاهر الجرجاني لا تكون في أفراد الكلمات وإنما تكون فيها ضم بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة.⁴ والذي يجب التنبيه إليه أن الكلام قد يكون سليما من حيث الشكل والإعراب لكنه غير مستقيم دلاليًا لأن تقول لشخص استبد بشقيقه وجار عليه ما هو إلا أخيك. تزيد أن تلطفه عليه علما بأن هذه الحال تستدعي القول: إنما هو أخيك. اكتفاء لسنن العرب في كلامها. ولا يتأتى ذلك إلا بفقه ماهية النحو التي نبهوا إليها بالقول: "اعلم أن علم النحو هو أن ت نحو معرفة كيفية التراكيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التراكيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التراكيب تقليم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الميزات إذ ذاك، وبالكلم نوعيه وما هي في حكمها."⁵ وهذا ما نصت عليه الدراسات اللغوية الحديثة التي "تفهم مهمة النحو على أنه البحث في خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموضع وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة".

والحادير بالذكر أن تعريف ابن جني للنحو على أنه علم يجمع بين مستويين: مستوى البنية ومستوى التراكيب لا يختلف في نظرته بما هو مقرر لدى الحدثيين من علماء اللغة الذين يفرعون علم النحو إلى فرعين رئيسيين هما:

- المورفولوجيا (morphologie) أو علم الصرف الذي يدرس بنية الكلمة.

- السانتاكس (syntaxe) أو علم النظم الذي يدرس التراكيب اللغوية والعلاقات بين عناصر الجملة.

يقول أحمد سليمان ياقوت معلقا على تعريف ابن جني للنحو: "والحقيقة أن ابن جني قد سبق علماء عصره بما تعارف عليه اللغويون المحدثون، فقد جمع في هذا النص بين لونين من الدراسات: صرفية وترتبط في الثنوية والجمع

والتحقيق... ونحوية وتتصفح في الإضافة والإعراب والتركيب وهذا النوعان من الدراسة هما الصرف والتركيب يكونان في الدراسات اللغوية الحديثة بما يسمى بعلم النحو "grammaire".⁶

والذي عليه علماء اللسان المعاصرون أن مجال النحو يشمل المركبات أو الجمل، وهو لا يختص بأواخر الكلمات فحسب، إنما يتعدى ذلك إلى تناول أحوال أخرى كالتقسيم والتأخير، والذكر والمحذف ، والإظهار والإضمار ، والحمل ... إلخ . " فهو يعني بالظواهر اللغوية صرفا وتركيبا من خلال ما تعكسه الكلمات في حد ذاتها، وما تتموضع فيه داخل الجمل، وفي سياق العبارات تبعا لما هو معهود في اللسان العربي".⁷

إن المفهوم الواسع لمصطلح النحو أحد به الباحثون المحدثون إيمانا منهم بأن النظرة المتكاملة لمفهوم النحو تنشأ عنها دراسة جادة ومشرمة تأخذ في الحسبان جميع العناصر المختلفة فيما بينها والمكمل بعضها البعض. هذا التوجه دعا إليه الدكتور محمود أحمد السيد بقوله: " تعميماً للمفهوم الواسع للنحو وتدرس الأصوات من حيث المخارج والنطق والأداء على أنه جانب من جوانب النحو، وتدرس الكلمة واشتراقها وتصريفاتها واختلاف بنيتها الداخلية على أنه جانب آخر من جوانب النحو، وضبط أواخر الكلمات... ثم دراسة الأساليب والتركيب والقوالب والأنماط والتقسيم والتأخير فيما تعدد هي الأخرى جانبا من جوانب النحو، وأخيرا تجيء دراسة المعاني على أنها جانب أساس من جوانب النحو".⁸ بهذه النظرة المتكاملة يمكننا القول بأن علم النحو إضافة إلى أنه يمكننا من معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ، ويعصم أسلتنا من الخطأ، فإنه يكشف لنا عن أسرار اللسان العربي وقوانينه، للوقوف على حقيقة المعاني المستترة خلف أوضاع الكلم وهو ما يفسر نشأة النحو العربي، وتوهج جذوته التي أذكت قرائح العلماء، فراحوا يؤسسون لهذا العلم، وينظرون له. كي يكون أحد أبرز علوم الآلة المساعدة على فهم القرآن العظيم. ولم تكن قضية تفشي اللحن عاملاً كافياً لتفسير نشأة النحو لأن "اللحن ما كان يفضي بهذا النحو إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل أنه كان حقيقياً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب. أما الفهم فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص ومعرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان".⁹ وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن قضية اللحن لا تعلو أن تكون بمثابة الشارة الأولى التي قدحت زناد النحو، وجعلته يستجيب لكل متطلبات المرحلة، عندئذ اتسعت دائرة، وتعمقت مباحثه بفعل الدراسات اللغوية النشطة.

والذى يجب اعتقاده أن أهداف طالبي النحو والباحثين فيه ليست سواء. وأن الخلط بينهما وسوء التمييز بين النحو العلمي التخصصي والنحو التعليمي قد أثر سلبا على عملية التحصيل والاستيعاب لهذه المادة الحيوية وأضر كثيراً بالمتكلمين. الواقع أن النحو التخصصي يقوم على الدقة في الوصف والتفسير، وهو موغل في التجريد كونه يسعى إلى البحث في أسرار اللسان وتفسير الظواهر النحوية. أما النحو التعليمي فهو يقف عند حدود المستوى الوظيفي المادى إلى تقويم اللسان، وتحقيق وظائف الاتصال، وهو مبني على أساس لغوية وتربيوية ونفسية تراعى فيها حاجات المتعلم وخصوصياته، وعلى هذا فقد "أخطأ كثير من المتعلمين حين غالوا بالقواعد واهتماموا بجميع شواردها والإمام بتفصيلها والإشغال بهذا كله على كاهل التلميذ ظناً منهم أن في ذلك تمكينا لهم من لغتهم وإقدارا لهم على إجاده التعبير والبيان".¹⁰

ولتحقيق فقرة نوعية قائمة على دراسة علمية في تعليم النحو وتعلمها لابد من اعتماد التوجهات اللسانية الحديثة كونها قد فتحت آفاقاً جديدة وواعدة حين غيرت نمط الدراسات اللغوية ووجهتها وجهة وظيفية تأخذ في الحسبان الغاية والوسيلة معاً، معتمدة في ذلك طرائق بحث علمية جادة تنفذ إلى أعماق النصوص والتراكيب اللغوية لتكتشف عن أنظمتها مفرونة بالدلالة التي تحدها مقتضيات الأحوال، وما يكتنف الخطاب من ملابسات المقام وأحوال المتكلمي. وترسم معالم المدونة التحوية وما يجب أن تكون عليه في محتواها وطريقة تقديمها للمتعلمين عبر مستوياتهم المختلفة. وإظهار التوجهات اللسانية الحديثة في تدريس النحو نحوه في الإجابة عن سؤالين اثنين يكونان فحوى المطلوب ولبه أو لمما ماذا نعلم؟ أو ما هي طبيعة المحتوى التحوي الواجب اعتماده لتقديمه للمتعلمين في المراحل الدراسية المختلفة؟ بمعنى أي طريقة علمية ناجحة وفعالة لتدريس النحو؟ وبتعبير أصيل وشامل نقول: كيف يمكن أن يتحقق انتفاء سمت كلام العرب؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات ليست بالأمر الممتنع الذي يؤخذ ارتجالاً، إنما ينبغي أن يكون ذلك نتيجة دراسة معمقة تراعي فيها جملة من الشروط العلمية والموضوعي. وقد تكفلت اللسانيات التطبيقية في تعلم اللغات بالإجابة عن السؤال الأول وذلك بتحديد المحتوى الواجب تضمينها للمحتوى كما وكيفاً. وتكفل علم مناهج تدريس اللغات عن المطلوب الثاني بتحديد للأهداف التحوية، وطرائقه مفرونة بحاجات المتعلمين.

أولاً : ماذا ندرس من النحو ؟

إن اختيار المحتوى العلمي يخضع لجملة من المؤشرات التي تحدد طبيعته، وترسم خطاه، من أهمها :

1 - الأهداف: ونعني بها جملة الغايات التي نسعى إلى تحقيقها، وتحسينها في الميدان على المستوى العلمي من خلال تعلمنا بمجموعة معينة من المواضيع التحوية، كأن يكون المدف المستشود من ذلك جعل الطالب قادراً على اكتساب جملة من المهارات التي تسعفه على فهم لغته وتوظيفها في شتى مناحي الحياة.

وتظهر أهمية تحديد الأهداف التعليمية في تمكين المصمم من اختيار المحتوى التعليمي وترتيبه بكيفية تتفق ودوافع المتعلمات وقدراته بالإضافة إلى تحديد النظرية الأكثر انسجاماً لمعرفة الطرق التعليمية المناسبة لتجسيد تلك الأهداف لأن " أي تعليم ناجح وفعال لابد أن يكون موجهاً نحو تحقيق أهداف أدائية محددة ومقبولة وبالتالي فإنه لابد للمتعلم أن يكون واعياً وعياماً للأهداف الأدائية وغيرها ... وعليه فإن تحديد الأهداف الآتية: انتقاء النشاط التعليمي المناسب. واختيار طريقة التعليم المناسبة. وتقديم عملية التعلم. " 11

2 - المستوى: تحدد نوعية الدروس المقدمة للمتعلم وطرائقها تبعاً لسنّه ومستواه العقلي فلا يجب أن يحمل التلميذ ما لا طاقة له به، لأن أصل الأصول في العملية التعليمية هو التقطن والتفهم لحاجات المتعلم المناسبة لطاقة استيعابه لما يقدم له من غير إفراط ولا تفريط، إذ كل زيادة غير مبررة تكون كالخشوع المعرقل لطاقة استيعابه وتحصيله. كما أن التقليل من الجرعة المطلوبة من شأنه أن يحجبه عن كثير من الأمور التي يجب فهمها وتحصيلها. " إن المادة التي ترعى قدرات الطالب تنسجم مع متطلبات نموه ضمن قدراته العقلية، وأن تكون المادة منظمة تنظيمياً سليماً متدرجاً سهلاً، تقوم على الأمثلة وربطها بالواقع كل ذلك يساعد على تعلم المادة وإنقاذهما " 12 و حتى يكون التحصيل حيداً والإفادة كبيرة، لابد من وجود درجة عالية من التوافق بين المادة والمتعلم. وما كان النحو قائماً على نوع من التجريد ومشتملاً على مصطلحات مجردة

هي الأخرى وجب الإيغال في تقديم المادة برقق والأخذ منها بما يتلاءم ومستوى المتعلمين ومداركهم العقلية. إذ ليس كل ما في النحو سواء من حيث السهولة والصعوبة والألوية في التعلم، فكل مرحلة من مراحل التعلم ما يناسبها نوعاً وكمية الأمر الذي يستوجب علينا الانتقاء المعن للنصوص والتراكيب النحوية الملائمة لطبيعة المرحلة. وقد أكد هذه الفكرة عبده الراجحي بقوله: "يظن بعض الناس أن النحو كله يجب أن يعلم، وهذا غير صحيح، إذا لابد من الاختيار وفق معايير موضوعية ... إذ ليست كل البنية النحوية متساوية من حيث الشيوع، ولا من حيث التوزيع، ولا من حيث قابلية التعلم والتعليم. هناك بني بسيطة، وأخرى مركبة، وهناك بني مركبة لا يستغني عنها الاستعمال اللغوي، وأخرى هامشية... ولا يتم الاختيار إلا بعد دراسات إحصائية كتلك التي رأيناها في الكلمات، يبدأ بعدها وضع قوائم للبني النحوية الأساسية تكون مصدراً لاختيار المحتوى النحوي في المقرر التعليمي".¹³

3 - الوقت: يتدخل عامل الوقت هو الآخر في تحديد كمية المعلومات الواجب تقديمها خلال الحصة الواحدة، ثم خلال الفصل، والسنة الدراسية كلها. إن الحجم الساعي والظرف الزمني المخصص لمادة النحو يجب أن يكون متسعًا بما فيه الكفاية لإراك وتطبيق المعلومات الواجب استيعابها. فمهارات التحليل الإعرابي مثلاً هي مهارات عقلية مجردة، والقدر اليسير من التدريب عليها لا يساعد على اكتسابها والتمكن منها تمكنًا يكفل لللهم توظيفها في مختلف أوجه الاستعمال مما تتطلبه الحياة اليومية في شتى صورها.

هذه العوامل الثلاثة هي التي تحدد طبيعة المحتوى النحوي الواجب تقديمها كما وكيفاً. إضافة على عوامل أخرى تخص المتعلم مثل الاستعداد للتعلم، وهناك معايير تراعي عند الانتقاء مثل الشيوع والتوزيع وقابلية التعلم والتعليم. وتبقى عملية اختيار الموضوع تخضع للعوامل المذكورة سابقاً وتعرف من مشارب نظرية متنوعة في غياب نظرية شاملة إذ: "لا يمكن أن نتصور محتوى مقرر في تعليم اللغة دون اختيار. ونود أن نلفت إلى أنه لا توجد نظرية شاملة عن المقرر فالسعي الإنساني يتواصل من أجل التقدم وتعليم اللغة نشاط علمي يتجدد كل يوم، وهو يفرز تجارب وخبرات جديدة ويكشف عن مشكلات لم تكن معروفة ويقترح حلولاً كانت غائبة، ولكل لغة خصائصها، ولكل تعليم أهدافه على أن ذلك كله لا يعني إلا شيئاً واحداً هو أن لا يكون الاختيار عشوائياً أو ذاتياً حسبما تسوق المصادفة، وإنما يجب أن يكون وفق منهج علمي يتخذ معايير موضوعية، وتكامل فيه مجالات التخصص".¹⁴

إن النظرة التربوية الحديثة للغة تؤكد على أنها وسيلة اجتماعية للترابط بين الأجيال والتفاهم بين الأفراد لهذا السبب وجب أن تكون دراستها تبعاً لأهميتها الوظيفية في الحياة، وعليه فالمتعلم يجب أن يكون مقتناً أشد الاقتناع بأنه يتعلم شيئاً واحداً هو بحاجة ماسة إليه في حياته اليومية. وما كان الأمر كذلك وجوب الاقتصار على دراسة الأبواب النحوية الوظيفية التي لها صلة بالواقع المعيش، وانتقاء المواضيع التي تتطلبها التراكيب اللغوية الداخلية في حيز الاستعمال وذات الشيوع والانتشار، إلا أنه لابد من الإقرار بأن المادة النحوية التي تقدم إلى تلامذتنا غير وثيقة الصلة بمختلف مجالات الحياة اليومية للفرد ومتطلبات العصر، إضافة إلى افتقارها للنظرة العلمية الصائبة التي تؤطرها تضافر التخصصات التي يشملها علم اللسان وعلوم التربية الحديثة. يقول الأستاذ حاج صالح: "... الاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال

الخطابية التي تستلزمها الحياة اليومية هو الذي ينبغي أن يكون المقياس الأول والأساس في بناء كل منهج تعليمي وأسرار هذا الاستعمال ينبغي أن يلم بها المربى كما يلم بها اللغوي.¹⁵

إن منطق التعليم الوظيفي يقتضي إخضاع البرامج الدراسية لدراسة علمية دقيقة تحدد من خلالها الأبواب النحوية ذات الانتشار الواسع والاستعمال المطرد مما تتطلبه العملية التعليمية. وما يؤسف له أننا لا زلنا نسوى في تعليم النحو بين قاعدة قد لا تُعرض في الاستعمال مرة في كتاب كامل وقاعدة ذات دوران في كل صفحة بل في كل سطر... إننا على مستوى النحو لسنا بحاجة إلى فرز يميز القواعد التي تصف الظواهر في مادة اللغة فحسب، وينفي العلل والخلافات والتأويلات... بل يقتصر من القواعد المشتركة بين النحوين على تلك القواعد التي كتب لها دوران في الاستعمال كبير.

16

إن إلقاء نظرة على المحتوى النحووي المقدم في مدارسنا يجعلنا نسجل الكثير من النقائص في تحديد محتواه، وطريقة عرضه ومرد ذلك إلى القصور في فهم غايته وتحديد أهدافه وغياب تصور علمي واضح ومدروس من قبل واضعي البرامج، الأمر الذي يفرض علينا إعادة النظر في محتواها وطريقة عرضها كما يؤكّد الأستاذ الحاج صالح بقوله: "نعتقد أن القواعد التي ينبغي لأن تدرج في المناهج في حاجة مسيّسة إلى أن يعاد فيها النظر إلى ضوء ما أثبته علماؤنا الأولون وما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة في أرقى صورها".¹⁷ حيث أصبحت تقوم أساساً على تصنيف الأشياء وحصر الحالات النموذجية التي تستجيب لمتطلبات الاستعمال. وما لا يستغنى عنه في التفاهم والاتصال. والدراسة المقصودة هنا تلك التي يتلقاها المتعلمون لا التي يتعاطها المختصون. ولما كانت اللغة قائمة على جملة من القوانين في تراكيبها وطريقة أدائها ترکيباً يعكس النشاط الإنساني في مختلف صوره وأحواله، فإن مهمّة اللسانى تكمن أساساً في كشف هذه القوالب التي توضع فيها، والنوميس التي تخضع لها. تبعاً للسياقات المختلفة ويكون عمله بناء وناجعاً إذا تحلى بتجريد عالٍ وتعيم يحصر من خلاله أكبر قدر ممكن من الحالات والظواهر اللغوية على أن يحصرها بضوابط محدودة تساعده المتعلم على امتلاك نحو اللغة بأسهل ما يمكن والذي يجب التنبيه إليه أن اللسانى. "لا يستطيع أن يقوم بمهمته وأن يكون عمله فعالاً إلا إذا ارتفق درجة عالية من التجريد والتعيم تتيح له أن يبين عدداً كبيراً من الأحداث اللغوية بوسائل محدودة. إن أحسن كتاب في القواعد العربية هو ذاك الذي يصف أكبر عدد من الظواهر اللغوية بشكل مقتضب وبعدد صغير من التفاصيل".¹⁸

والذي يجب أن يصار إليه هو تبني كل ما من شأنه أن يضفي على الدراسة الطابع الوظيفي وينفي عنها كل حشو معقل للاستغلال الأمثل والفعال لاكتساب النحو الحي. وفي هذا السياق يتوجّب علينا التنبيه إلى أن علم المعاني الذي يمثل روح الدراسة النحوية لما يمدنا به من وسائل تحليلية ودلالات وظيفية تسهم في فقه أسرار التراكيب وانتهاء سمت كلام العرب قد أقصى تماماً من الدراسة النحوية وما يؤسف له أن الفصل بين هذين الأخيرين - علم النحو وعلم المعاني - هو الساري في مدارسنا والمعمول به في مناهجنا رغم أن فكرة المزج هي مطلب العديد من الباحثين المتخصصين في الدراسات اللسانية. "إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى أنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير. ولقد كانت

مبادرة العالمة عبد القاهر - رحمه الله - بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وتركيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب.¹⁹

وال فكرة هذه نفسها نلقيها لدى الأستاذ مهدي المخزومي الذي يقول: " وبالرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحوة، واحتصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحد والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحتته مبنية على اعتبارات عقلية محضة."²⁰ ويلح على هذا المطلب بقوله: " ومن أجل أن نرد للدرس النحوي ما اقتطع منه، وتوجهه الوجهة التي تلاءم طبيعته لابد من معالجة أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من دلالات، أو المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في أثناء تأدية الوظيفة اللغوية ن من توكيده ونحو واستفهام ونحوهما".²¹

إن استغلال علم المعاني والإفادة منه في الدراسة والتحليل للبني والتراكيب اللغوية أمر بالغ الأهمية حيث أنه يمكن المتعلم من الوقوف على خواص التراكيب في شتى صورها، ويكشف عن علاقتها الداخلية وما تحمله مبانيها التركيبية من أسرار معنوية هي غاية ما نصبو إليه ونقتفي أثره وفي هذا الصدد يلح الأستاذ الحاج صالح على ضرورة المزاوجة بين النحو والبلاغة في الدراسة النحوية التعليمية ما دمنا نسعى إلى إكساب المتعلم القدرة على الاتصال والتي لا تتم إلا من خلال الربط بين ثنائية المقام والمقال "فتفضيل أحدهما للأخر إجحاف باللغة وتعقيم لتعليمها. سبق وأن قلنا أن اللسان وضع واستعمال، أي نظام من الأدلة من جهة واستئمار لهذا النظام من جهة أخرى. فما هي مكانة النحو والبلاغة منهما؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نميز بادئ ذي بدء بين النحو وعلم النحو وكذلك بين البلاغة وعلم البلاغة فالذي نقصده من تعليم اللسان هو إكساب المتعلم القدرة العلمية لا النظرية على استعمال اللسان، وليس أن نجعل منه عالما متخصصا في علوم اللسان كعلمي النحو والصرف وعلم البلاغة."²²

إن سوء الفهم لحقيقة النحو وأهدافه ترب عن توظيف شيء لفروعه ومكوناته حيث انصب الاهتمام على جوانب منه دون غيرها وكان ذلك على حسابها كالمبالغة والإسراف في التركيز على الإعراب علما بأنه لا يمثل إلا قرينة واحدة من القرائن النحوية والمعنوية. " ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة فقد ملك على الناس شعورهم، وعدوه مظهر ثقافتهم ومهاراتهم الكلامية، يتنافسون في إتقانه، ويختضعون أقوال الأدباء لميزانه فليس الصحيح في رأيهم إلا من راعى قواعده، وأخذ نفسه بإتباع أصوله ونظامه."²³ ولا يخفى ما لهذا الوهم وسوء الفهم من الأثر السلبي وقبح المغبة. وما يؤسف له أننا لم نوجه الوجهة السوية في دراسة النحو بمدارسنا التعليمية بسبب القصور الحاصل لمفهوم النحو و أبعاده لدى المعلمين. " إن منظومتنا التربوية علمتنا كيف نخلل الجملة ولم تعلمنا كيف نستعملها، وأعني علمتنا كيف نعرب إن و إذا الشرطيتين ولم تعلمنا في أي مقام نستعمل إذ وفي أي مقام نستعمل إذا."²⁴ ومرد ذلك إلى ما ألقى به نظرية العامل من ظلال على توجيه العمل النحوي توجيها شكليا يقوم في جوهره على تفسير الأثر الإعرابي ظاهرا أو مقدرا من دون التركيز على المعنى الوظيفي في كثير من الحالات، علما بأن التفسير الوظيفي للظواهر اللغوية وما تبرز فيه من أنماط نحوية يمثل منطق اللغة في استخدامها الحي الذي يجري عليه الاستعمال وما يؤسف له أن الدلالة الحقيقة عن الأفهام أصبحت غائبة منذ أن طغت التفسيرات الشكلية والترخيصات الواهية في هذا الجانب حتى أنه قيل: أوهي من حجة نحوية. خذ "إنما" مثلا تحد كافة المعربين لا يزيدون عن قولهم كافة ومكفوفة دون التعرض

لدلالتها الوظيفية التي تستخدم لأجلها. لقد ركزوا على إلغاء عمل "إن" بعدها اتصلت بها "ما" فكتتها عن العمل من غير تبيين لوجه استعمالها الذي يقتضيه المقام وذلك هو الانتهاء الفعلي لسمت كلام العرب وكان قد نبه العلامة عبد القاهر الجرجاني إلى الوجه السليم لهذا الاستعمال بقوله: "اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء خبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أن تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله من يجهل ذلك، ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أن تقول للرجل: إنما هو أخوك، إنما هو صاحبك القديم، لا تقوله من يجهل ذلك، ويدفع صحته، ولكن من يعلمه ويقر به. إلا أنك تريد أن تنبه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب. ومثله قول الآخر، من الخفي:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالَّدُ وَالْأَبُ الْقَادِرُ طَعَ أَحَدٌ مِّنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ²⁵

إن الشاعر لا يهدف إلى إعلام المخاطب بأنه الوالد إنما أراد أن يتبين إلى ما يترب عن تلك العلاقة من حقوق تحب مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار. وعلى هذا الوجه من الاستعمال الذي يراعي فيه حال المخاطب جرى توظيفهم لهذه الأداة على نحو ما نجده في قول الشاعر:

إِنَّمَا مَصْعَبَ شَهَابَ مِنَ اللَّهِ تَحْلُّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلْمَاءِ

لا يخفى أن الشاعر لما أراد أن يثبت هذه الصفة لمدحه على وجه الإجماع بين الناس والتسليم به ووظف هذه الأداة - إنما - بادعاء أن هذا الحكم ثابت لصاحب وهو معلوم للجميع لا ينكره أحد ولا يدفع صحته بأي حال من الأحوال.

ومن سبل الانتهاء الوظيفي الذي يكشف عن حقيقة الغرض من التركيب وينبع عن دقة القصد اعتماد علاقة الإسناد المحددة للوظيفة النحوية الدلالية للوحدات التركيبية بناء على أن المسند إليه لا يخرج عن كونه فاعلا في الجملة الفعلية ومبتدأ في الجملة الاسمية. وقد فسر عبد القاهر الجرجاني حقيقة الجملة الاسمية تفسيرا وظيفيا إلى على إثره الفرق بين المبتدأ والخبر. ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول بجواز أن يكون هذا الاسم مبتدأ أو خبرا في الجملة الواحدة بناء على أن المبتدأ وظيفيا هو المخبر عنه ، والخبر هو المخبر به. وليس العبرة بالمنطق به أولا كما يرشح من خلال لفظ المبتدأ الذي يقوم على الجانب الشكلي في اصطلاحه، بخلاف الخبر الذي يقوم بالجانب الوظيفي في تسميته. وما يجب القطع به للفرق بينهما هو" إن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك إنك إذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه. فزياد مثبت له، ومنطلق مثبت به و أما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكمه واجب من هذه الجهة أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت المعنى ويسند ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مبدوء به لكن ينبغي أن يخرج كونه مبتدأ بأن يقال: منطلق زيد. ولو وجوب أن يكون قوله: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية التأثير محالا"26. وعلى هذا الأساس من التحليل الوظيفي تزول كثرة التحريجات والوجوه الإعرابية للجملة الواحدة وتتحدد الفوارق النحوية بين الوحدات وبذلك نضرب صفحات كثير من أوهام النحاة. فلا يصح أن يقال في مثل قولنا: أمفهوم الدرس؟ أن "مفهوم" مبتدأ و"الدرس" نائب فاعل سد

مسد الخبر. بناء على أن المخبر عنه هو الدرس، والمخبر به هو "مفهوم" وكان الاهتمام بالخبر مدعوة لتقديمه في الرتبة اللفظية. مع الحفاظ على علاقة الإسناد التي تلحق عملية الفهم بالدرس. وعلى هذا المنوال يجب أن يفهم قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ ءَالَّهِيَّ لِيَبْرُهِمُ لَئِنْ لَمْ تَشْتَهِ لَأَرْجُمَنَكَ وَأَهْجُرْنِي مَلِيَا﴾ (سورة مرثى: 46)، حيث ذهب نفر من النهاة إلى اعتبار المشتق الذي هو اسم الفاعل مبتدأ لاعتماده على استفهام وجعلوا فاعله سادا مسد الخبر. والتحقيق في هذه المسألة يقتضي إعراب الوصف "أراغب" خبرا مقدما، وما بعده "أنت" مبتدأ مؤخرا تبعا لمتطلبات المعنى وما يقتضيه السياق من اهتمام بالمقدم. وهذا الذي ارتضاه جماعة من المفسرين أمثال الطاهر بن عاشور والألوسي وهو اختيار الرمخشري الذي قال: "وقدم الخبر على المبتدأ... لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعلى وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلمته، وأن آلمتهن ما ينبغي أن يرغب عنها أحد" ²⁷ ولا خفاء أن زيادة الإنكار والإغلاط فيه منشؤها تقليل الخبر. ثم إن الانتحاء الوظيفي يظهر أن المخبر عنه هو المخاطب الذي تتمثل كلمة (أنت) فيكون هو المبتدأ، والمخبر به هو حصول الرغبة عن الآلة الذي تتمثل كلمة (أراغب) وذلك هو الخبر الذي قدم للعناية والاهتمام به، وبذلك تدفع كل شبهة عن هذا التحرير. ويتصبح ضعف غيره. وما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى بل ومسخه تماما إذا اعتمدت الرتبة اللفظية من دون تمثل المعنى المراد وذلك نحو اعتبار كلمة "لعاد" مبتدأ، و"لعايه" خبرا كما يوهمه ظاهر الكلام في قول أبي تمام:

لعاد الأفاعي القاتلات لعايه ... وأري الجن اشتارته أيد عواسل²⁸

فلو جعل لعاد الأفاعي مبتدأ ولعايه خيرا وأري الجن معطوفا على الخبر لزم منه تشبيه لعاد الأفاعي بأري الجن وهذا لا يستقيم أبدا. وليس ذلك مراد الشاعر الذي قصد تشبيه لعاد قلم المدوح بلعب الأفاعي في حال الحرب حيث يكون قاسيا في قراراته على أعدائه. ويكون لعاد ذلك القلم نفسه تشبيها بأري الجن (العسل) في حال السلم إذا كتب في العطايا والصلات مما يغدق به على رعيته فتجد النقوس لذلك العطاء الجزيل أريحية ولذة ذات وقع وانتشاء. وعليه يكون مبني البيت ومعناه بتعبير رياضي على النسق الآتي: س(ع + ص) ويكون تعويضه بالوحدة وال محل والركن كالآتي: لعايه مبتدأ، وهو المشبه (لعاد الأفاعي: خبر، وهو المشبه به الأول+أري الجن: معطوف على الخبر، وهو المشبه به الثاني) وبهذا يكون البيت مركبا من المبتدأ واحد هو بمثابة عامل مشترك لخبرين مختلفين لفظا وصورة عند ضرب كل منها في عامله. وجملة القول في هذا أن فساد الصورة مرتبط بسوء التقدير، وصحتها مبنية على ضرورة توخي معاني النحو في النظم تركيبا وتحليلا. ومن ثم تحقيق الوقوف على الوظيفة الإبلاغية التي هي الغاية المنشودة من إلقاء الخطاب. ولعله من المفيد في هذا المقام الإشارة إلى ضرورة تعليم تحليل التراكيب اللغوية والبني النحوية بالآيات رياضية تساعد المتعلّم على الوقوف على طبيعة المعاني التي تؤطرها المباني. وهذا من شأنه أن يدفع الطالب إلى مزيد من التأمل في أوضاع اللغة، واستقراء أساليبها. وأن ينفي الاعتقاد السائد بين المتعلمين من أن النحو هو بيان أواخر الكلمات من رفع ونصب وجرا.

في ختام هذا العرض المقتضب نود التأكيد على ضرورة الالتفات إلى علم المعاني للاستفادة منه فيما يختص تحقيق معاني النحو الوظيفية لما لها من أثر في العملية الإبلاغية التي هي مناط كل تواصل لغوي بناء على أن اللغة " هي أصوات

يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"²⁹ والذي يجب التنبيه إليه أن الانتهاء الوظيفي يجب أن يتم في إطار الفصاحة بعيد عن التحليلات الفلسفية والمسائل الشكلية التي لا تخدم المعنى الآلي. وقد تكون عاماً منفراً من النحو خاصة وأن الواقع التعليمي الذي نحياه يقدم هذه المادة في شكل إجراءات تلقينية، وقوالب صماء بعيداً عن منطق اللغة وذوقها الفني.
الهوامش:

- ¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تج، محمود محمد شاكر، دار المدى، مصر، 1992، ط3، ص64.
- ² المصدر السابق ، ص 403.
- ³ ينظر: المصدر السابق ، ص35.
- ⁴ أبو يعقوب يوسف السكاكى، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ، دت، دط،ص33.
- ⁵ محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة وعلم اللغة الحديث ، عالم الكتب، بيروت، 1973، ط3،ص266.
- ⁶ أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، دط، ص21،20.
- ⁷ حسين عبد الهادي عصر، الاتجاهات الحالية في تدريس اللغة العربية، الاسكندرية للكتاب، مصر، دت، دط، ص229.
- ⁸ محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987م،ص 410، 411.
- ⁹ المرجع نفسه ، ص11.
- ¹⁰ عبد العليم إبراهيم ، الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966، ط3، ص203.
- ¹¹ المرجع نفسه،ص230.
- ¹² خليل المعايطة ، علم النفس التربوي ، دار الفكر للطباعة والنشر وتوزيع ، دمشق، ط01، 1999 ، ص51.
- ¹³ عبد الرحمن الحاج صالح ، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص71.
- ¹⁴ المرجع نفسه ، ص20.
- ¹⁵ عبد الرحمن الحاج صالح ، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ، مجلة اللغة العربية ، المجلس الأعلى للغة العربية ، العدد 03ن الجزائر،2000، ص111.
- ¹⁶ خاد الموسى ، مقدمة في علم تعليم اللغة العربية ، مجلة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، العدد 05، تونس ، ص160.
- ¹⁷ عبد الرحمن الحاج صالح ، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ، ص120.
- ¹⁸ ريمون طحان ، الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت لبنان، 1981، ط2، ص139.
- ¹⁹ تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973 ، ص18.
- ²⁰ مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة المصرية، بيروت ، 1964 ، ص35.
- ²¹ المرجع نفسه ، ص233.
- ²² عبد الرحمن الحاج صالح ، السس العلمية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ، ص118.
- ²³ إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة أنجلو المصرية ، القاهرة، 1994، ط07، ص198.
- ²⁴ عمار ساسي ، اللسان العربي وقضايا العصر دار المعارف للإنتاج والتوزيع بوفاريك ن الجزائر،2001،ص87.
- ²⁵ عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص254.
- ²⁶ المصدر نفسه ، ص55.
- ²⁷ الرمخشري ، الكشاف، تج: يوسف حمادي ، ج02،مكتبة مصر ، القاهرة، 2000، ط1، ص413.
- ²⁸ ديوان أبي تمام ، المطبعة الأدبية ، لبنان ، 1889.
- ²⁹ ابن جني ، الخصائص ج01، ص33.